

فاعلية قناة الانبعاث اطرقي في السياسة النقدية في العراق للمدة 2004 – 2014*

أ.م.د. عبد الرسول علي عبد الحسین

الباحث/ صادق وهاب فرحان*

المستخلص

تستطيع السلطات النقدية تحقيق أهدافها النهائية من خلال فئتين ، هما قناة سعر الفائدة التي تسمى القناة التقليدية ، وقناة الائتمان المصرفي . وقد اقتصرَت هذه الدراسة على تناول قناة الائتمان المصرفي حصراً . إن هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على العلاقة بين السياسة النقدية والقطاع المصرفي في العراق للمدة (2004-2014) .

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال بحثها لقناة الائتمان بشكل مفصل بالإضافة إلى تبيان تأثير خصائص النظام المصرفي في العراق للمدة المذكورة على فاعلية قناة الائتمان . لذا فإن هذه الدراسة تقوم على فرضية مفادها : أن الخصائص التي يتسم بها القطاع المصرفي العراقي للمدة قيد الدرس توفر أرضية ملائمة لعمل قناة الائتمان المصرفي والعوامل المحددة لفاعليتها .

إن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة هي ضعف تأثير قناة الائتمان المصرفي في السياسة النقدية في العراق خلال مدة الدراسة . وهذا يعني إن النتائج التي تم التوصل إليها لا تؤيد فرضية البحث التي نصت على أن الخصائص التي يتمتع بها النظام المالي بصورة عامة والجهاز المصرفي بصورة خاصة يوفران أرضية ملائمة لأداء قناة الائتمان المصرفي بشكل فعال . لقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول فيها ماهية قناة الائتمان المصرفي والعوامل المحددة لفاعليتها . أما المبحث الثاني فإنه يبحث في خصائص النظام المالي في العراق بصورة عامة والنظام المصرفي بصورة خاصة للمدة المذكورة . فيما اشتمل المبحث الثالث على محاولة لقياس فاعلية قناة الائتمان للمدة قيد الدرس باستخدام أنموذج الأوزان أو المديات .

Abstract

The monetary Authorities can achieve its their final goals and targets , through two channels . the first is the interest rate channel , which is known also as the conventional channel . the second one is the credit channel . This research is devoted to deal with the latter .

This study is to shed light upon the nexus between the monetary policy and the banking sector in Iraq for the period 2004-2014 . Its importance stems from addressing the credit channel, in details, and from stating the impact of the banking sector's characteristics on the efficiency of credit channel .

The Hypothesis of the research is as follows : " The characteristics of Iraqi banking sector during the period 2004-2014 , set the stage for the credit channel to work efficiently .

The study lies into three chapters . the first one is devoted to give a theoretical framework of the credit channel and the factors that the researcher considers as determinants of the credit channel efficiency .

The second chapter displays the characteristics of the Iraqi banking sector for the period 2004-2014, while the third one represents an attempt to measure the efficiency of credit channel in Iraq for the period mentioned above, by using the weights or the range Approach.

* بحث مستقل من رسالة ماجستير

*** عضو هيئة تدريس/الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد

***طالب ماجستير

المقدمة

إن إدارة السياسة النقدية بنجاح يتطلب من القائمين على هذه السياسة تقييماً دقيقاً لتوقيت وتأثير هذه السياسة على الاقتصاد ، وهذا يتضمن فهم آليات انتقال السياسة النقدية التي تؤثر فيها على قرارات الوحدات الاقتصادية ومن ثم النشاط الاقتصادي . وفيما يتعلق بآليات أو قنوات السياسة النقدية فإنها تصنف إلى نوعين رئيسيين ، هما قناة سعر الفائدة (قناة النقود) والتي تمثل القناة التقليدية للسياسة النقدية، وقناة الائتمان المصرفي التي تعد قناة حديثة نسبياً.

إن قناة سعر الفائدة تعمل من خلال تأثيرها على كلفة رأس المال الذي يؤثر بدوره على القرارات الاستثمارية والاستهلاكية للوحدات الاقتصادية ، أما قناة الائتمان المصرفي فإنها نشأت من مشكلة عدم التناظر في المعلومات بين الدائن والمدين أو المقرض والمقترض. وأن هذه القناة تتكون من قناتين فرعيتين هما قناة (الاقراض المصرفي) وقناة (الميزانية العمومية) . إن القناة الأولى قناة (الاقراض المصرفي) قائمة على فرضية أن المصارف هي مؤسسات تتسم بمحدودية مواردها وهو ما يدفعها إلى تقليل قروضها في حالة اتخاذ السلطات النقدية سياسة انكماشية ، أما القناة الثانية قناة (الميزانية العمومية) فإنها قائمة على حقيقة أن الكثير من المقترضين يعتمدون في تمويلهم على المصارف لعدم قدرتهم على الولوج إلى الأسواق المالية للحصول على التمويل اللازم.

إن ما يميز قناة الائتمان المصرفي عن القناة التقليدية (قناة سعر الفائدة) هو أنها تحاول تجاوز الصعوبات التي تتعلق بتحديد تأثير سعر الفائدة كمياً على عناصر الطلب الكلي بالإضافة إلى إمكانية تفسير اللغز المتعلق بأن السياسة النقدية تؤثر بشكل مباشر وفعال على أسعار الفائدة قصير الأجل ولكنها من جهة أخرى تؤثر على عناصر الطلب الكلي كالطلب على السلع المعمرة مثلاً، التي تكون حساسة للتغيرات في أسعار الفائدة طويلة الأجل، كما أن قناة الائتمان المصرفي تظهر الآثار التوزيعية للسياسة النقدية وهو أمر يتم تجاهله في ظل القناة سعر الفائدة التقليدية، فمثلاً أن السياسة الانكماشية تنطوي على تكاليف كبيرة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع الوصول إلى مصادر أخرى للتمويل غير التمويل المصرفي.

أهمية الدراسة إن أهمية هذه الدراسة تتأتى من كونها الدراسة الأولى بحسب علم الباحث التي بحثت قناة الائتمان المصرفي بشكل مفصل للوصول إلى دور القطاع المصرفي العراقي في السياسة النقدية بالإضافة إلى توضيحها الكيفية التي تؤثر بها خصائص النظام المصرفي على آلية انتقال السياسة النقدية.

- **مشكلة الدراسة:** هل يمارس القطاع المصرفي دور في نقل تأثيرات السياسة النقدية في العراق للمدة 2004 - 2014 .
- **فرضية الدراسة:** تنص فرضية الدراسة على أن خصائص النظام المالي في العراقي بصورة عامة والقطاع المصرفي بصورة خاصة للمدة 2004-2014 توفر بيئة ملائمة لجعل قناة الائتمان المصرفي تقوم بدور فعال وفريد في نقل تأثيرات السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي .
- **هدف الدراسة:** يتمثل هدف هذه الدراسة بمحاول تسليط الضوء على دور القطاع المصرفي العراقي في ترجمة الإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية إلى القطاع الحقيقي للمدة 2004 - 2014 من خلال قناة الائتمان المصرفي.
- **منهجية الدراسة:** لقد اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي في بحث العلاقة بين السياسة النقدية من جهة والقطاع المصرفي من جهة أخرى
- **هيكل الدراسة:** لقد اشتملت الدراسة على ثلاثة مباحث , خصص المبحث الأول منها للتطرق لماهية قناة الائتمان المصرفي والعوامل المحددة لفاعليتها. أما المبحث الثاني فإنه تناول خصائص النظام المالي في العراق للمدة 2004 - 2014 . في حين أن المبحث الثالث يمثل محاولة لقياس فاعلية قناة الائتمان المصرفي في العراق . هذا وقد ختمت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول.

ماهية قناة الائتمان المصرفي والعوامل المحددة لفاعليتها

سيتم في هذا المبحث التطرق لماهية قناة الائتمان ومدى ارتباطها بتوفر المعلومات من عدمها إذ إن عدم التناظر في المعلومات بين طرفي الائتمان (المقرض والمقترض) يحدد طبيعة القناة التي تتم من خلالها عملية التمويل , بالإضافة إلى ذلك سيتم تشخيص العوامل التي تؤثر على فاعلية القناة , لذا جاء هذا المبحث مقسماً على ثلاثة مطالب.

أولاً ماهية قناة الائتمان المصرفي - (banking credit channel)

إن هذه القناة ترى أن تأثيرات السياسة النقدية على سعر الفائدة يتم تضخيمه أو زيادته من خلال التغيرات فيما يسمى :مكافأة أو بدل التمويل الخارجي External finance premium التي

تمثل الفرق بين كلفة التمويل الخارجي (من خلال إصدار الأسهم والسندات) وكلفة التمويل الداخلي (كالأرباح المحتجزة) ، وأن حجم هذه المكافأة يعكس النواقص في سوق الائتمان . (1) فهذه القناة توضح أن السياسة النقدية التي تزيد أو تخفض أسعار الفائدة من خلال عمليات السوق المفتوحة تؤدي إلى تغيير هذه المكافأة بالاتجاه نفسه كون المؤسسات الائدياع تمتك القدرة على تقييم المقترض ومتابعة نشاطه ومن ثم تحصيل الأموال من خلال الضمانات عند فشله في تسديد القرض ، ونتيجة لهذا التأثير الإضافي للسياسة النقدية على كلفة التمويل الخارجي فإن تأثير السياسة النقدية على كلفة الاقتراض وبالتالي على الانفاق الحقيقي والنشاط الحقيقي سيزداد . بمعنى آخر إن أنصار قناة الائتمان يرون أن تأثير السياسة النقدية لا ينصب على مستوى أسعار الفائدة فقط بل على كلفة التمويل الخارجي وهذا ما يساعد على تفسير تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي من حيث التوقعات وقوة التأثير وهيكل الانفاق . (2) ومن أجل أن تعمل قناة الائتمان وتأخذ دورها في التأثير على القطاع الحقيقي الناجم عن التغيرات في أسعار الفائدة لا بد من تحقق شرطين ضروريين :

- إن الزبائن الذين يعتمدون على المصارف في التمويل لا يستطيع يعون الحصول على تمويل من مصادر أخرى للتمويل .
 - إن المصارف ليس لديها مصدر آخر لجذب الأموال يكون بديلاً كاملاً عن الودائع والاحتياطيات.
- إن قناة الائتمان المصرفي تنقسم إلى قناتين فرعيتين هما قناة الإقراض المصرفي وقناة الميزانية العمومية :-

1 - قناة الإقراض المصرفي bank landing channel

هذه القناة قائمة على الدور الخاص الذي تلعبه المصارف في النظام المالي ، بسبب قدرتها على حل مشكلة عدم التناظر في المعلومات في أسواق الائتمان ، وفي ظل وجود مقترضين لا يستطيعون الحصول على تمويل إلا بالاعتماد على الاقتراض من المصارف (مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم) ، فإن عرض البنوك للقروض يوجد الرابط الأساس بين السياسة النقدية والاقتصاد الحقيقي ، ويتمثل ذلك بقناة الإقراض المصرفي والتي تعطي تفسيراً لتأثير السياسة النقدية على الاقتصاد . (3)

فمثلاً إن قيام السلطات النقدية باتباع سياسة نقدية توسعية ، سيزيد حجم الاحتياطيات لدى المصارف مما يترتب عليها زيادة في القروض المصرفية التي تقلل من كلفة التمويل الخارجي (انخفاض أسعار الفائدة على القروض)، وهذا ينعكس بشكل إيجابي على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

إن قناة الإقراض المصرفي تكون على درجة كبيرة من الأهمية في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة ، إذ إنه في ظل وجود أسواق المال المفتوحة فإن مشكلة عدم التناظر في المعلومات تكون على نطاق واسع بين المقترضين المحليين والمقرضين الأجانب ، أو بالعكس ، مما يجعل المقرضين المحليين أكثر استعداداً لإقراض المقترضين المحليين. (4)

وقد أثارت الشكوك حول أهمية قناة الإقراض المصرفي في الأدبيات الاقتصادية بشأن عملها ومدى تأثيرها كقناة لنقل تأثير السياسة النقدية والحققة أن ضعف هذه القناة مرتبط بمدى تطور النظام المالي بالإضافة إلى الإجراءات التنظيمية التي تهدف إلى منح حرية أكبر إلى القطاع المصرفي . فعلى سبيل المثال كانت الولايات المتحدة تفرض في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين سقوفاً لأسعار الفائدة التي تدفعها المصارف إلى المودعين لا يحق للمصارف أن تدفع أعلى من هذه السقوف المحددة ، فحينما ترتفع أسعار الفائدة في الأسواق المالية نتيجة عمليات السوق المفتوحة مما يجعل أسعار الفائدة في الأسواق المالية أعلى من أسعار الفائدة المحددة لدى المصارف أي فوق السقف المحدد فإن المصارف ستعاني من نقص حاد في الودائع نتيجة تحويل المودعين أموالهم من المصارف إلى المؤسسات المالية أخرى التي تعمل في الأسواق المالية لأن هذه المؤسسات تدفع أسعار فائدة أعلى مما يدفعه النظام المصرفي ، وبعد رفع القيود على أسعار الفائدة أصبح بإمكان المصارف أن توفر الائتمان الذي ترغب به .

كما أن مطلوبات المصارف كانت أقل سيولة وأسواق تداولها أقل تطوراً على العكس مما هو موجود في الوقت الحاضر الذي يتصف بوجود أسواق خاصة بمطلوبات المصارف وهي ذات سيولة عالية ومتطورة من حيث التعاملات مما أضعف من دور قناة الإقراض المصرفي. (5)

2- قناة الميزانية العمومية balance sheet channel :-

إن قناة الميزانية العمومية قائمة على فكرة أن تكلفة التمويل الخارجي الذي يواجهه المقرض معين يتوقف على المركز المالي للمقرض ، إذ كلما كان صافي ثروة المقرض كبيراً (والذي يتحدد من ناحية العملية على أساس مجموع الموجودات السائلة والضمانات القابلة

للتداول في السوق) ، انخفض هامش تكلفة التمويل الخارجي ، إذ إن المركز المالي للمقترضين يؤثر في تكلفة التمويل الخارجي ، وفي شروط الائتمان التي يواجهونها ، لذا فإن التقلبات في ميزانيات المقترضين سينعكس على قراراتهم المتعلقة بالاستثمار والائفاق (6) إن قناة الميزانية العمومية تنشأ من حقيقة أن التغير في سعر فائدة السياسة النقدية الناجم عن التحولات في سياسة البنك المركزي لا تؤثر فقط في أسعار الفائدة في السوق وإنما تؤثر أيضاً في المراكز المالية للمقترضين ، بشكل مباشر وغير مباشر .

فالتأثير المباشر على المركز المالي للمقترضين يكون عن طريقين:

- 1- إن زيادة سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض بالنسبة للمشاريع التي تعتمد على الديون ذات أسعار الفائدة المرنة .
 - 2- إن ارتفاع أسعار الفائدة سيقفل من قيمة موجودات المقترض ، مما يؤثر على المركز المالي .
- أما التأثير غير المباشر فيتم عبر الانخفاض في انفاق المستهلكين نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وهو ما يؤدي إلى انخفاض إيرادات المشاريع في حين أن تكاليفها الثابتة وشبه الثابتة تبقى كما هي ، مما يقلل من رأس مال لمشاريع (7).

ثانياً المعلومات غير المتناظرة وقنوات التمويل

1 - المعلومات والكفاءة الاقتصادية

أشار الاقتصادي (Joseph stiglit) إلى أن المعلومات أكثر شبهاً بالهواء إذ إن توفرها بدرجة كافية يُعد شرطاً مسبقاً لحدوث أشياء أخرى (8) كما أشار الع الم (George herbert) إلى أهمية المعلومات إذ قال : " إذا كان البائع يحتاج إلى عين واحدة فإن المشتري يحتاج إلى مائة " . (9)

إن القناة التقليدية للسياسة النقدية تقوم على فرضية تكامل الأسواق وعدم وجود تكاليف للمعاملات والمعلومات الكاملة .

وعلى الرغم من أهمية هذه الفرضية في التحليل الاقتصادي ، كونها تجعل من الأسعار مؤشراً على عمل وكفاءة السوق ، فإن هذه الفرضية تعرضت لانتقادات متزايدة منذ الدراسة التي قدمها (Akerlofs) (10) في 1970 التي أوضحت الكيفية التي يؤثر فيها عدم تناظر أو تكامل المعلومات بين البائعين والمشتريين على كفاءة السوق .

ففي ظل نقص المعلومات لا تعكس أسعار السوق إدراك المشتري لنوعية السلعة التي يقوم بشرائها، بل أنه يعكس متوسط النوعية، إذ إن البائع للمنتجات ذات النوعية الرديئة سيحصل على فارق في السعر على حساب الأشخاص الذين يبيعون السلع ذات النوعية الجيدة، وهو ما يترتب عليه جعل بعض البائعين للسلع ذات النوعية الجيدة خارج السوق، وهو ما يؤدي إلى انخفاض متوسط نوعية السلع المتبادلة والأسعار التي تباع بها هذه السلع وبالتالي خروج المزيد من البائعين للسلع ذات النوعية الجيدة.

وأن عملية الخروج ستستمر إلى الحد الذي قد يؤدي إلى إغلاق السوق، وهذا يعني أن كفاءة الأسواق تتطلب آلية يتم من خلالها التغلب على النقص في المعلومات

2- عدم التناظر في المعلومات وعلاقتها بقتناؤ الائتمان المصرفي

إن عدم التناظر في المعلومات يمثل الحالة التي يمتلك فيها أحد أطراف التبادل معلومات أفضل من غيره وتوجد نوعين من المشاكل المتصل بالمعلومات غير المتناظرة هما:-

أ- الاختيار المضاد للاختيار غير الملائم Adverse selection

الاختيار غير الملائم تعني عدم قدرة المقرض على التمييز بين نوعية المقترضين من حيث الجودة، وهو ما يطلق عليه بمشكلة السلع المستعملة (lemon market) وهذه المشكلة تجعل الاقتراض في الأسواق المالية أمراً مكلفاً مما يدفع المقرضين إلى تقنين حجم القروض بدلاً من زيادة سعر الفائدة. (11)

وإذا ما حدث هذا فإن كلفة الائتمان ستزداد بالنسبة للمشاريع غير المعروفة سواء الجيدة منها أو الرديئة، بل إن ذلك سيكون مكلفاً على مستوى الاقتصاد ككل، إذ إن معظم المشاريع المتأثرة بهذا الأمر هي المشاريع التي تقع ضمن القطاعات الناشئة والديناميكية وهذا يعني أن الاختيار الخاطئ (غير الملائم) ستترب عليه زيادة في تكاليف المعلومات المتعلقة بنقل الأموال من المدخرين إلى المستثمرين في الأسواق المالية، وهذه الزيادة في التكاليف تتطلب وجود ترتيبات تمويلية يتم من خلالها جمع المعلومات عن المقترض بأقل كلفة ممكنة التي تتضمن الإفصاح المباشر للمعلومات بالإضافة إلى رأس مال المقترض والضمانات التي يتعين عليه تقديمها.

إن المؤسسات المالية وخصوصاً المصارف متخصصة في جمع المعلومات حول المقترضين وحول احتمالية عدم سدادهم لقيمة القرض، أي أن المصارف لها القدرة على التمييز بين المقترضين

الجيدتين والمقترضين غير الجيدتين ، وبالتالي تستطيع تقليل مخاطر الاختيار غير الملائم للمقترض ، وهذا ما يفسر لنا اعتماد المشاريع الصغيرة والمتوسطة غير المعروفة على المصارف في التمويل ، في حين أن المشاريع الكبيرة تستطيع تمويل نشاطاتها عن طريق سوق الأوراق المالية .

وهذا يعني أن الموقع المتميز للمصارف مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى في جمع المعلومات عن المقترضين ومراقبة نشاطاتهم يجعل من قناة التمويل المصرفي ، قناة التمويل الوحيدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لا تتوفر عنها معلومات دقيقة في السوق. (12)

ب-الخطر الأخلاقي Moral hazard

تحدث مشكلة الخطر الأخلاقي عندما لا يستخدم المقترض الأموال التي اقترضها في المجالات التي تم الاتفاق عليها مع المقرض (13) أي أن المقترض بعد حصوله على خدمات الأموال سوف لا يستخدم الأموال على النحو المنشود ، وبالتالي فإن المخاطر الأخلاقية تدفع باتجاه رفع تكاليف الإقراض .

وأبرز مثل على المخاطر الأخلاقية هي مشكلة المدير/المالك (agent-principal) وكذلك تدعى بمشكلة الوكالة (Agency problem) مثلاً مدراء المشاريع (وكلاء) والمساهمين (المالكون) ، حيث يخطر الوكيل في أعمال قد لا تكون في صالح المالك ، وتبرز هذه المشكلة بين مدراء المشاريع الذين يملكون أسهماً قليلاً في المشاريع التي يديرونها من جهة والأفراد المساهمين في هذه المشاريع الذين يعتبرون هم المالكين الذين يملكون ال نسبة الأكبر في المشاريع من جهة أخرى، إذ إن هذا الاختلاف الموجود في الملكية يعمل على ظهور مشكلة المخاطر الأخلاقية (moral hazard) إذ يعمل الوكلاء الذين يديرون المشاريع على الدخول في مشاريع ترتفع فيها نسبة المخاطر ، وإذا ما خسرت تلك المشاريع فأنهم لا يتحملون الخسارة بينما الأشخاص الذين يملكون النسبة الأكبر في المشاريع سيتحملون تلك الخسارة .

وكما أن البنوك التجارية لديها خاصيتان تجعلها في غاية الحساسية من المخاطر من جهة وتتصرف بمسؤولية أكبر تجاه نشاطها الإقراضي من جهة أخرى ألا وهما:

1- إن الودائع الجارية تشكل نسبة كبيرة جداً في مطلوبات البنوك التجارية ، مما يجعل البنوك شديدة الحذر في التعامل مع أي عملية تمويل عن طريق الإقراض المصرفي ، خشية تعرض هذه البنوك إلى طلبات السحب غير المتوقعة.

2- إن المصرفيين عندما يعملون على منح القروض يضعون أمامهم فكرة أن لديهم رأسمال في البنك ، وبالتالي فإن أي خطورة يتعرضون لها نتيجة منح القروض ستعرضهم لخسارة رأسمالهم مما يجعلهم يتعاملون مع القروض بمزيد من المسؤولية.(14)

ثالثاً العوامل المحددة لفاعلية قناة الائتمان المصرفي

1 - حجم الشركات العاملة في الاقتصاد

من العوامل المحددة لفاعلية قناة الائتمان هو حجم الشركات ، فكما هو معروف أن حجم الشركات يقسم إلى ثلاثة أقسام ، فهناك شركات صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم ، وأن معيار تصنيف الشركات من حيث الحجم يختلف من بلد إلى آخر ، إذ يتم الاعتماد على مجموعة معايير تحديد حجم الشركات منها : رأس مال الشركة و حجم القروض والأصول الثابتة والأيدي العاملة ورقم المبيعات السنوية . (15)

وحسب معيار عدد العمال تُعد المؤسسة التي عدد العاملين فيها ما بين (1-10) مؤسسة صغيرة ، والتي عدد العاملين فيها بين (10-500) تُعد مؤسسة متوسطة الحجم ، بينما المؤسسة التي يزيد عدد العاملين فيها على (500) تُعد مؤسسة كبيرة الحجم . (16)

وما يهم قناة الائتمان المصرفي من حجم الشركات هو أن الشركات كبيرة الحجم تستطيع أن تحصل على التمويل من مصادر متعددة سواء كانت هذه المصادر مصرفية وغير مصرفية ، نتيجة ما تمتلكه من سمعة في السوق وهذا يجنبها مشاكل المعلومات غير المتماثلة سواء المتعلقة بالاختيار الخاطئ أو المخاطر الأخلاقية ، على العكس تماماً من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، إذ إنّ حصولها على مصادر للتمويل تكون محدودة بالقطاع المصرفي لما يمتلكه من قدرات على تجنب المشاكل المتعلقة بالمعلومات غير المتماثلة.

فالبلد أو الاقتصاد الذي تغلب عليه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم سيجعل من قناة الائتمان المصرفي أداة فعالة في نقل تأثيرات السلبية النقدية إلى القطاع الحقيقي. أما في حالة هيمنة الشركات الكبيرة على الاقتصاد فإن هذا سيضعف من فاعلية قناة الائتمان المصرفي بالنسبة للسياسة النقدية . (17)

2- حجم السيولة لدى المصرف

تعرف السيولة بأنها قدرة المصرف على مواجهة السحوبات من الودائع ، ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة على المصرف تجاه الغير ، وكذلك مواجهة الطلب على القروض دون

تأخير , أي الاحتفاظ بجزء من أصول المصرف بأشكال سائلة بما يتوافق مع احتياجات عملاء المصرف والتزاماته (18)

ويعد حجم السيولة لدى المصرف أحد العوامل المحددة لفاعلية قناة الائتمان لنقل تأثير السياسة النقدية , إذ إن وجود سيولة مرتفعة لدى المصارف يمنع البنك المركزي من الحد من الإقراض المصرفي عندما ترغب السياسة النقدية بتخفيض مستوى الإقراض المصرفي , بينما يحدث العكس عندما تكون هناك سيولة منخفضة لدى القطاع المصرفي ففي هذه الحالة يكون للسياسة النقدية أثر بالغ في الحد من الإقراض المصرفي (19)

3- حجم وتركز الجهاز المصرفي

يمثل حجم الجهاز المصرفي نسبة الموجودات الكلية التي يمتلكها الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي وتكون علاقة هذا المتغير طردية مع فاعلية قناة الائتمان المصرفي وبالتالي أمانية التأثير على قرارات هذه الوحدات من خلال تغيير عرض القروض (20) أما نسبة التركيز المصرفي فإنها تشير إلى قيمة الأصول (الموجودات) التي يمتلكها أكبر خمسة أو عشرة مصارف قياساً بما يمتلكه الجهاز المصرفي ككل (21) ومن هنا يتبين لنا أن ارتفاع نسبة التركيز المصرفي سيزيد من قدرة المصارف على مواجهة الصدمات النقدية , الأمر الذي يضعف من فاعلية قناة الائتمان المصرفي , ويحدث العكس في حالة انخفاض درجة التركيز المصرفي . (22)

رابعاً: السلامة المصرفية

تلخص السلامة المصرفية حالة الجهاز المصرفي في تحقيق أبرز هدفين هما الربحية والأمان أو الملاعة , ويتم حساب الربحية من خلال الصيغة الآتية (23)

$$\text{العائد على الموجودات ROA} = \frac{\text{الأرباح قبل الضريبة} + \text{الفوائد المستحقة} \dots (1)}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

أما ما يخص الأمان أو الملاعة فهي تعكس ما يملكه المصرف من رأس مال , وأن رأس مال المصرف يلعب دوراً مهماً في تحقيق الأمان للمودعين ودعم ثقتهم بالمصرف لأن المصرف تكون له القدرة على تحمل أي خسائر محتملة عندما يمتلك رأس مال كبير , ويتم حساب نسبة كفاية (ملاءة) رأس المال على النحو الآتي (24) :

- نسبة الموجودات الخطرة = رأس المال / الموجودات الخطرة.....(2)

والنسبة الأخرى لمعرفة واقع أمان المصرف هي تعتمد على نسبة القروض المتعثرة وتحسب هذه النسبة كما يأتي :

نسبة القروض المتعثرة = القروض المتعثرة أو غير العاملة / القروض الكلية.....(3)

فإن زيادة السلامة المصرفية ستقلل أو تضعف من فاعلية قناة الائتمان لأنها تمنح المصرف مركزاً مالياً قوياً يمكنه من الحصول على أموال من مصادر مختلف.(25)

خامساً، الأسواق المالية financial market .

تعرف الأسواق المالية بأنها الكيان الذي يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي محدد ، إذ يتمكن المستثمرون من بيع وشراء عدد من الأسهم والسندات داخل السوق أما عن طريق السماسرة (الوسطاء) أو الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.(26)

وهذا ما يجعل دور الوسطاء غير المصرفيين مهماً جداً، فإذا كان حجم الائتمان المقدم من قبل هذه المؤسسات كبيراً وهي مؤسسات لا تحتاج إلى تمويل نفسها عن طريق الودائع الخاضعة لمتطلبات الاحتياطي القانوني فإن العلاقة بين البنك المركزي وعرض الائتمان الكلي ستكون ضعيفة جداً . (27)

إن وجود أسواق مالية متطور يمنح المصارف إمكانية الحصول على أموال من خلال الدخول إلى الأسواق المالية وجعلها كمنطقة عازلة ضد صدمات الاحتياطات التي تواجه البنك في حالة انخفاض الودائع لديها بع د الانكماش النقدي عن طريق إصدار (شهادات الإيداع (CDs) ، الأسهم ، السندات ذات المدى القصير والطويل) .(28)

سادساً، الهيكل القانوني في البلد

يقصد بالهيكل القانوني أنه مجموع القواعد القانونية التي تطبق في جميع البلدان وهذه القواعد القانونية ترجع إلى اثنين من التقاليد القانونية هي القانون العام والقانون المدني ، وأصل القانون العام وهو بريطاني بالأصل تم وضعه من قبل القضاة لمعالجة المشاكل التي تواجههم في حل النزاعات ، بينما القانون المدني يرجع إلى القانون الروماني تم وضعه من قبل فقهاء القانون ويطبق في فرنسا وألمانيا . وأن القانون العام يوفر حماية إلى حملة الأسهم والسندات

أكبر من مما يوفرها القانون المدني. ولذلك يمارس الهيكل القانوني في أي بلد تأثيراً كبيراً على شكل النظام المالي في ذلك البلد ، إذ يعمل الهيكل القانوني على ترجيح أو توسيع نفقة التمويل من قطاع مالي على حساب القطاع الأخر ، مما يجعل شكل النظام المالي إما موجهاً من قبل المصارف أو موجهاً من قبل الأسواق المالية ، ومن الأمور المهمة التي عند توفرها سيتحدد شكل النظام المالي الموجود في البلد ، هي مدى توفر حماية لحقوق المساهمين والدائنين، بالإضافة إلى درجة الشدة في تطبيق هذه القوانين ، وبالتالي فإن توفر الحماية لحقوق المساهمين والدائنين و وجود قوة في تطبيق القانون يؤدي إلى تعزيز دور الأسواق المالية. (29)

سابعا ملكية المصارف

تصنف المصارف من حيث الملكية إلى ثلاثة أنواع ، المصارف الخاصة والمصارف العامة أو الحكومية والمصارف الأجنبية . إن ملكية المصارف تلعب دوراً بارزاً في مدى استجابة المصارف للسياسة النقدية ، فمثلاً يكون حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف الحكومية خاضعاً للتوجهات الحكومية والضغوط السياسية وليس للقيود التمويلية المفروضة من قبل البنك المركزي ، كما أن المصارف الحكومية لديها القدرة على الحصول على رأس المال بمعزل عن قوى السوق . (30)

أما المصارف الأجنبية فإنها تكون أقل حساسية لإجراءات السياسة النقدية لأنها تستطيع اللجوء إلى سوق رأس المال لتخفيف تأثيرات السياسة النقدية . (31)

هذا يعني أن فاعلية قناة الائتمان المصرفي ستنخفض حينما تكون ملكية المصارف مملوكة من قبل الحكومة أو من قبل الأجانب ، في حين أنها ستزداد في حالة المصارف المملوكة من قبل القطاع الخاص بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

المبحث الثاني

خصائص النظام المالي في العراق للمدة (2004 – 2014)

تطرقنا في المبحث الأول لماهية قناة الائتمان والعوامل المحددة لفاعليتها ، أما في هذا المبحث فإننا سنقوم باستعراض خصائص النظام المالي في العراق للمدة قيد الدراسة بصورة عامة

وخصائص القطاع المصرفي بصورة خاصة للوصول إلى طبيعة العوامل المؤثرة على قناة الائتمان المصرفي في العراق .

أولاً الخصائص العامة للنظام المالي في العراق ٢٠١٤-٢٠١٤

1- العوامل المحددة لطبيعة النظام المالي في العراق:

إن الأنظمة المالية في العالم تقسم إلى نوعين , أنظمة مالية موجهة من قبل السوق المالي وأنظمة مالية موجهة من قبل المصارف وهذا التصنيف تحدده مجموعة من العوامل تتمثل بالآتي (32) :

أ- التطور التاريخي للصناعة .

ب- حجم المشاريع .

ج- طبيعة النظام التقاعدي .

هـ - نمط توزيع الدخل .

و- العادات والتقاليد الاجتماعية .

وهذه العوامل تشكل بمجموعها طبيعة النظم المالي من حيث كونه موجهاً من قبل المصارف أو الأسواق المالية فإذا كانت إحدى الدول تتميز بـ:

- الولوج إلى مرحلة التصنيع في وقت متأخر .

- هيمنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

- وجود نظام تقاعدي إجباري .

- انخفاض التفاوت في توزيع الدخل .

- هيمنة العادات والتقاليد المحافظة .

كل هذه الخصائص تمهد الأرضية لوجود نظام موجهاً من قبل المصارف , في حين أن الدول التي تتوفر فيها عكس هذه الخصائص سيكون نظامها المالي موجهاً من قبل الأسواق المالية. ولتحديد طبيعة النظام المالي في العراق للمدة قيد لدراسة سنستعين بالعوامل المشار إليها في الفقرة السابقة وعلى النحو الآتي :

1. نشأة الصناعة

وفي عقد الثمانينيات من القرن الماضي شهد القطاع الصناعي زيادة في الأهمية النسبية للصناعات الثقيلة كصناعة البتروكيماويات وصناعة الأسمدة وغيرها ، مما شكلت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (13 %) ، لكن هذه النسبة بدأت تتدهور ابتداءً من تسعينيات القرن الماضي بسبب الحصار الاقتصادي والحروب ، إذ تراجعت هذه النسبة إلى (3 %) في سنة 1992 ، ثم انخفضت إلى (1 %) في سنة 2008 ، وهذا يعني أن القطاع الصناعي في العراق لا يزال في المرحلة الأولى من التطور. (33)

2. حجم المشاريع

يتضح من جدول (1) أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تهيمن بشكل شبه مطلق على العدد الإجمالي للمشاريع ، إذ إن الأهمية النسبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بلغت (97%) تقريباً خلال مدة الدراسة .

الجدول (1)

حجم المشاريع الصناعية في العراق للفترة 2004-2012

السنة	عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة (1)	عدد المشروعات الكبيرة (2)	العدد الإجمالي للمشاريع (3=2+1)	الأهمية النسبية للصغيرة والمتوسطة (4=1/3)	الأهمية النسبية للمشاريع الكبيرة (5=2/3)
2004	17691	489	18180	97 %	3%
2005	10167	452	10619	95 %	5%
2006	11672	411	12083	96 %	4%
2007	13463	423	13886	96 %	4%
2008	11901	487	12388	96 %	4%
2009	10340	495	10835	95 %	5%
2010	11187	500	11687	95 %	5%
2011	47440	561	48001	98%	2%
2012	43887	686	44573	98%	2%
2013	27920	669	28589	97%	3%
2014	21809	609	22418	97%	3%
متوسط النسب				96%	*4%

المصدر: -تم اعداد الجدول استناداً إلى

- وزارة التخطيط والتعاون الاممائي، الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي ، نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة للسنوات (2004 - 2014) .

* النتيجة مقرب لأقرب مرتبة .

3- طبيعة النظام التقاعدي في العراق

يقوم النظام التقاعدي في العراق على اقتطاع جزء من رواتب الموظفين في القطاع العام وادخارها في المصارف على شكل (ودائع جارية) إلى حين موعد تقاعدهم لتصرف هذه لاستقطاعات فيما بعد على شكل رواتب , و هذه الاستقطاعات تتم إدارتها من قبل هيئة التلّعد العراقية وهذا يعني أن نظام التقاعد في العراق هو نظام إجباري وليس اختياريًا (34)

4- نمط توزيع الدخل في العراق

إن نسبة التفاوت في توزيع الدخل ليست بكبيرة , علماً أن هذه النسبة أجهت للانخفاض ابتداءً من سنة (2006) كما يظهرها معامل جيني لتستقر قيمته عند (0.29) في السنوات اللاحقة , هذا وبلغت متوسط قيمة المعامل للسنوات قيد الدراسة (0.33) وهو ما يشير إلى انخفاض نسبة التفاوت في توزيع الدخل (35)

5- الأعراف والتقاليد الاجتماعية

يعد العراق من البلدان النامية الذي يصنف مجتمعه ضمن المجتمعات المحافظة الم تمسكة بالعادات والتقاليد , بالإضافة إلى تأثره بالعامل الديني , كما أن الشخصية العراقية ميالة إلى النقد بشكل كبير وهو أمر يجعل من الشخصية العراقية شخصية حساسة للنقد وتتجنب الارتباط بالفعاليات الخطرة (المجازفة) لأنها تنطوي على تكلفة اجتماعية كبيرة (36).

وهي ضوء ما تقدم يتبين لنا ما يأتي

- 1- ولوج العراق لمرحلة التصنيع في مرحلة متأخرة بالإضافة إلى تدهور أهمية الصناعة بعد الثمانينيات من القرن العشرين .
- 2- هيمنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على العدد الإجمالي للمشاريع.
- 3- تبني العراق نظاماً تقاعدياً إجباري.
- 4- انخفاض التفاوت في توزيع الدخل .
- 5- أن المجتمع العراقي مجتمع محافظ.

كل هذه الخصائص تجعل من النظام المالي في العراق للمدة قيد الدراسة نظاماً مالياً موجهاً من قبل المصارف حقيقة واقعة , وهذا ما سيتضح لاحقاً.

أهمية النسبية للتمويل المصرفي مقارنة بالمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى للمدة 2004 - 2014

1- المؤسسات المالية الوسيطة في العراق للمدة 2014 ..

تتكون المؤسسات المالية الوسيطة في العراق خلال عام (2014) من (53) المصارف التجارية و (3) مصارف متخصصة و (22) شركة تأمين و (1) صندوق التقاعد و (350) صندوق بريد وتوفير و (9) شركات استثمار مالي. أن المؤسسات المالية الوسيطة التي تمارس النشاط التمويلي تقتصر على المصارف التجارية والمتخصصة وشركات التأمين وشركات الاستثمار المالي . أما المؤسسات الأخرى كصناديق التقاعد وصناديق البريد والتوفير فإنها لا تمارس أي نشاط تمويلي.

2- الأهمية النسبية للتمويل المصرفي مقارنة بتمويل المؤسسات المالية غير المصرفية

يمكن القول بحسب البيانات الواردة في الجدول (2) أن التمويل المصرفي شكل العمود الفقري للتمويل الكلي مقارنة بالتمويل الممنوح من قبل المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى , إذ إن قيمته استقرت عند (99%) من التمويل الكلي وهذا ما يؤكد ما تمت الإشارة إليه في المبحث السابق من أن النظام المالي في العراق للمدة (2004 - 2014) هو نظامٌ موجةٌ من قبل المصارف .

جدول (2)

الأهمية النسبية للتمويل المصرفي مقارنة بتمويل المؤسسات المالية غير المصرفية (2004 - 2014)

السنة	الائتمان من المصارف (1)	الائتمان غير المصرفي (2)	إجمالي الائتمان (3=1+2)	الأهمية النسبية للائتمان المصرفي (4=1/3*100)
2004	824,673	5,646	830,319	99 %
2005	1,717,450	7717	1,725,167	99.55 %
2006	2,664,898	8587	2,673,485	99.67 %
2007	3,459,020	11922	3,470,942	99.65 %
2008	4,587,454	15210	4,602,664	99.66 %
2009	5,690,062	23497	5,713,559	99.58 %
2010	11,721,535	29784	1,1751,319	99.74 %
2011	20,344,029	56212	20,400,241	99.72 %
2012	28,438,688	79443	28,518,131	99.72 %
2013	29,952,012	89380	30,041,392	99.70 %
2014	34,123,067	--	--	--
متوسط النسبة				99

3- التمويل المصرفي للقطاعين العام والخاص

إن مساهمة المصارف في تمويل القطاعين العام والخاص تعد ضرورية لتحقيق النمو في هذين

السنة	التمويل المصرفي للقطاع الخاص (1)	التمويل المصرفي للقطاع العام (2)	إجمالي التمويل المصرفي (3=1+2)	الأهمية النسبية لتمويل القطاع الخاص (4=1\3*100)	الأهمية النسبية لتمويل القطاع العام (5=2\3*100)
2004	622,476	202,197	824,673	%75	%25
2005	950,287	767,163	1,717,450	%55	%45
2006	1,881,014	783,884	2,664,898	%70	%30
2007	2,387,433	1,071,587	3,459,020	%69	%31
2008	3,978,301	609,153	4,587,454	%87	%13

القطاعين , ولكن القطاع العام يحصل على موارد مالية أخرى قد لا تتوفر للقطاع الخاص لأن القطاع الخاص بحسب ما اشرنا سابقاً يتكون بمجمله من المشاريع المتوسطة والصغيرة التي تجعله معتمداً بشكل كبير على التمويل المصرفي والجدول (3) الآتي يوضح مساهمة المصارف في تمويل كلا القطاعين .

والملاحظ من خلال الجدول أن كفة التمويل المصرفي كانت تميل لصالح القطاع الخاص حتى عام 2010 إلا أنها بدأت تتراجع ابتداءً من عام 2011 لصالح القطاع العام وهو أمر من المتوقع له أن يضعف من فاعلية قناة الائتمان المصرفي.

جدول (3)

التمويل المصرفي في العراق للقطاعين العام والخاص 2004-2014

2009	4,646,167	1,043,895	5,690,062	%82	%18
2010	8,527,131	3,194,404	11,721,535	%73	%27
2011	11,356,308	8,987,721	20,344,029	%56	%44
2012	14,650,102	13,788,586	28,438,688	%52	%48
2013	16,947,533	13,004,479	29,952,012	%56	%44
2014	17,745,141	16,377,926	34,123,067	%52	%48
متوسط النسب			66	34	

تم اعداد الجدول استناداً إلى:

البنك المركزي لعراقي ، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية، للسنوات 2006- 2014

ثالثاً هيكل الجهاز المصرفي في العراق للفترة 2004- 2014

في هذه الفقرة من هذا المبحث سنستعرض خصائص القطاع المصرفي للوصول إلى طبيعة العوامل المؤثرة على قناة الائتمان المصرفي في العراق

1- مدى قدرة المصارف على مواجهة الصدمات النقدية

ان قدرة المصارف على مواجهة السياسة الائتمانية للبنك المركزي تعتمد على المؤشرات الآتية

أ.نسبة السيولة

إن السيولة المصرفية تضم كلاً من النقد لدى المصارف وكذلك الاحتياطيات النقدية للمصارف لدى البنك المركزي بالإضافة إلى الأوراق المالية التي بحوزة المصارف . وترتبط فاعلية قناة الائتمان المصرفي بهذه النسبة بعلاقة عكسية , أي أن ارتفاعها سيؤدي إلى تقليل فاعلية قناة الائتمان وانخفاضها يؤدي إلى زيادة فاعلية هذه القناة . إذ إن هذه النسبة في حالة ارتفاعها تعمل كرصيد عازل (buffer stock) للصدمات التي يتعرض لها المصرف , والجدول (4) يوضح نسبة السيولة لدى الجهاز المصرفي في العراق للمدة قيد الدراسة

جدول (4)

نسبة السيولة في المصارف العراقية للفترة 2004- 2014

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة السيولة	%16	%10	%10	%14	%16	%22	%23	%48	54 %	%66	%68
متوسط نسبة السيولة لمدة الدراسة			% 30								

تم اعداد الجدول استناداً إلى:

البنك المركزي لعراقي ، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية، للسنوات 2006- 2014

ب. مؤشّر نسبة الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات

على الرغم من أن الأوراق المالية تندرج ضمن السيولة المصرفية ، إلا أن معرفة نسبة الأوراق المالية إلى موجودات المصرف يعطي تصوراً عن مدى تطور السوق المالي الذي يمثل مصدراً بديلاً للحصول على الأموال اللازمة ، إذ إن تطور هذا السوق قد يمكن المصارف من اللجوء إلى تسنيد (التوريق securitization) (*) ، قروضها وهو ما يمكنها من مواجهة النقص الحاصل في مواردها المالية ومواجهة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي وهذا يعني أن فاعلية قناة الائتمان ترتبط بعلاقة عكسية بهذه النسبة ، والجدول (5) يوضح نسبة الأوراق المالية للجهاز المصرفي العراقي للمدة قيد الدراسة والمتمثلة بالسندات الحكومية والذي يظهر من خلاله ضآلة هذه النسبة ، على الرغم من أنها اتخذت منهجاً تصاعدياً ابتداءً من سنة 2009 .

جدول (5)

حيازة المصادر والأوراق المالية في العراق للمدة 2004-2014.

الأهمية النسبية للأوراق المالية ($3=1/2 * 100$)	إجمالي الموجودات (ترليون دينار) (2)	إجمالي الأوراق المالية (ترليون دينار) (1)	السنة
%0.8	162	1.242	2004
%0.6	197	1.2	2005
%0.1	239	0.251	2006
%0.2	238	0.519	2007
%0.2	252	0.5	2008
%1.7	262	4.479	2009
%1.9	271	5.225	2010
%3.4	116	3.891	2011
%2.7	124	3.392	2012
%1.1	135	1.5	2013
%4.9	145	7.07	2014
%1.6	متوسط نسبة المدة		

المصدر:- تم اعداد الجدول استنادا إلى:-

-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والإبحاث النشرة الإحصائية ، لسنوات 2006-2014.

ت. القروض المصرفية إلى إجمالي الموجودات

من المعروف أن استرجاع القروض من قبل المصارف يرتبط بآجال زمنية محددة ، أي أن المصرف لا يستطيع استرجاعها قبل المدة المحددة للقرض. لذا فإن ارتفاع نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات سيحد من قدرة المصارف على مواجهة السياسة الائتمانية للبنك المركزي وبالتالي زيادة فاعلية قناة الائتمان ترتبط بعلاقة طردية بنسبة القروض إلى إجمالي الموجودات المصرفية. يتضح من الجدول (6) أدناه أن حجم الائتمان خلال مدة الدراسة أخذ بالارتفاع وقد

السنة	القروض المصرفية (ترليون دينار)	إجمالي الموجودات (ترليون دينار) (2)	نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات
-------	-----------------------------------	---	-------------------------------------

وصل إلى أعلى مستوى في عام (2014)

وفيما يخص مؤشر نسبة الائتمان إلى إجمالي الموجودات الكلية يكشف هذا المؤشر أن هناك اتجاهاً في الزيادة على طول مدة الدراسة ما عدا عام (2013) كان فيها انخفاض ، إذ كانت في عام (2006) قيمة هذا المؤشر هي (1.1%) ثم ارتفعت في عام (2010) إلى نسبة (4%) ، ثم قفزت في عام (2014) إلى نسبة (23%) . وهذا يشير إلى أن الأهمية النسبية للقروض المصرفية كنسبة من الموجودات الكلية أخذت في الارتفاع مما يعزز من فاعلية قناة الائتمان المصرفي .

جدول (6)

نسبة القروض إلى الموجودات المصرفية للمدة 2004-2014

(3=1/2*100)		(1)	
0.5 %	162	0.825	2004
0.8 %	197	1.72	2005
1.1 %	239	2.66	2006
1.4 %	238	3.46	2007
2.7 %	252	4.59	2008
3 %	262	5.69	2009
4.1 %	271	11.72	2010
17.2 %	116	20.34	2011
22.6 %	124	28.44	2012
21.5 %	135	29.95	2013
23.4 %	145	34.12	2014
9	متوسط النسب		

ث - مؤشرات رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الموجودات

هذا المؤشر يرتبط بعلاقة عكسية مع فاعلية قناة الائتمان ارتفاع قيمته يمنح المصارف قدرة على مواجهة الصدمات ، ويحصل العكس عندما ينخفض قيمة هذا المؤشر ويتضح من الجدول (7) قيمة رأس المال والاحتياطيات بالإضافة إلى أهميتها النسبية إلى الموجودات الكلية ، إذ كانت الأهمية النسبية خلال السنوات الثلاثة الأولى أقل من الواحد بالمائة ثم خلال (2008-2010) كانت (2%) ، ومن بعد هذه المدة بدأت ترتفع خلال السنوات التالية إذ وصلت إلى (11%) في عام 2014 . وهذا يعكس التحسن الذي حصل في هذا المؤشر.

جدول (7)

نسبة رأس المال والاحتياطيات الى الموجودات المصرفية
للمدة 2004. 2014

السنة	رأس المال والاحتياطيات (ترليون دينار) (1)	إجمالي الموجودات (ترليون دينار) (2)	الأهمية النسبية لرأس المال والاحتياطيات (3=1/2*100)
2004	0.26	162	%0.2
2005	1	197	%0.5
2006	1.8	239	%0.7
2007	11	238	% 4.6
2008	5	252	% 2
2009	6	262	%2.3
2010	6	271	%2.2
2011	8	116	%6.9
2012	11	124	%8.9
2013	14	135	%10.4
2014	16	145	%11
متوسط النسبة خلال مدة الدراسة			4.5

2- حجم الجهاز المصرفي

يتحدد حجم الجهاز المصرفي من خلال نسبة الموجودات الكلية للجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ويرتبط هذا المؤشر بعلاقة طردية مع فاعلية قناة الائتمان المصرفي فكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر تزداد الفاعلية لقناة الائتمان المصرفي . ويتضح من الجدول (8) أن هناك اتجاهاً في الانخفاض في هذا المؤشر إذ بلغ في عام 2006 ما نسبته (252%) ثم انخفض إلى (172%) في عام 2010 إلى أن وصل إلى ما مقداره (56%) ، وهذا راجع إلى الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي من جهة وإلى الانخفاض في الموجودات المصرفية من جهة أخرى . وإذا أخذنا متوسط هذا المؤشر للمدة قيد الدرس سنجد أن قيمته بلغت (162%) لذا فإن من المتوقع زيادة فاعلية قناة الائتمان المصرفي خلال المدة المذكورة

جدول (8)
نسبة الموجودات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2004-2014

السنة	إجمالي الموجودات (ترليون دينار) (1)	الناتج المحلي الإجمالي (ترليون دينار) (2)	الأهمية النسبية للموجودات إلى GDP (3=1/2*100)
2004	162	53	306 %
2005	197	73	270 %
2006	239	95	252 %
2007	238	111	214 %
2008	252	157	161 %
2009	262	130	202 %
2010	271	162	167 %
2011	116	217	53 %
2012	124	251	49 %
2013	135	267	50 %
2014	145	225	64 %
متوسط النسب			162 %

3- درجة التركيز المصرفي

هذا المؤشر يرتبط بعلاقة عكسية مع فاعلية قناة الائتمان المصرفي ، إذ إن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على أن هذه المصارف لديها القدرة على الحصول على الأموال اللازمة في حالة اتباع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية تعرضت إلى صدمة نقدية ، أما انخفاض هذا المؤشر فإنه يدل على أن النظام المصرفي يتكون من عدد كبير من المصارف الصغيرة التي لا تقوى على مواجهة السياسة النقدية الانكماشية للبنك المركزي وهو ما يعزز من فاعلية قناة الائتمان المصرفي.

إن الجدول (9) يوضح نسبة التركيز المصرفي في العراق للمدة قيد الدرس موزعةً على فئتين ، الأولى فئة أكبر خمسة مصارف والفئة الثانية هي فئة أكبر عشرة مصارف على التوالي والذي يتضح من خلاله ارتفاع نسبة التركيز في الفئتين المذكورتين حيث بلغ متوسط هذه النسبة (94%) من إجمالي الموجودات المصرفية بالنسبة للفئة الأولى، أما الفئة الثانية فإن نسبتها بلغت (96%) من إجمالي الموجودات المصرفية للمدة نفسها. إن ارتفاع هذه النسبة على مستوى الفئتين في المصارف العراقية يجعلنا نتوقع انخفاض فاعلية قناة الائتمان المصرفي للمدة المذكورة .

جدول (9)
درجة المركز المصرفي في العراق للفترة 2006-2014

المرتبة	عدد المصارف (1)	نسبة الموجودات للمصارف الخمسة الكبرى (2)	نسبة الموجودات للمصارف العشرة الكبرى * (3)
2006	26	99 %	99.6 %
2007	32	98 %	99 %
2008	39	98 %	99 %
2009	40	97 %	98 %
2010	42	97 %	98 %
2011	44	92 %	94 %
2012	47	91 %	93 %
2013	51	91 %	93 %
2014	53	91 %	93 %
متوسط النسبة خلال مدة الدراسة		94 %	96 %

المصدر: -تم اعداد الجدول استناداً إلى:-

-البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث, النشرة الإحصائية, جدول هيكل الجهاز المصرفي العراقي , للسنوات (2006-2014).

* كانت هذه المصارف في عام (2014) تتكون من مصرف الرافدين و مصرف الرشيد و المصرف العراقي للتجارة و مصرف بغداد و مصرف الشمال للتمويل والاستثمار و مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية و مصرف المنصور للاستثمار و مصرف الخليج التجاري و مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل و مصرف الاتحاد العراقي .

4- السلامة المصرفية في المصارف العراقية.

السلامة المصرفية تمثل الوجه الحقيقي للمركز المالي للمصارف وهي توضح مدى قدرة هذه المؤسسات بشكل جيد بحيث لا يؤدي إلى تهديد النظام المالي من جهة ويعزز إمكانية حصولها على مصادر أخرى لتمويل أنشطتها من أجل تحقيق الأرباح.

وتتمثل السلامة المصرفية بمجموعة من المؤشرات منها :

- * نسبة العائد إلى الأصول (ROA) , إذ كلما ازدادت هذه النسبة دل ذلك على سلامة النظام المصرفي وهي تؤثر بشكل عكسي على فاعلية قناة الائتمان .
- * نسبة الأرباح قبل الضريبة إلى الموجودات الكلية وهي تأثر أيضاً بشكل عكسي على فاعلية قناة الائتمان .

* نسبة القروض المتعثرة إلى القروض الكلية وهذه النسبة تؤثر إيجاباً على فاعلية قناة الائتمان

حيث إن ارتفاعها يقلل من حجم القروض الممنوحة من المصارف .

* كفاية رأس المال : وهي ترتب بعلاقة عكسية مع قناة الائتمان .

* التصنيف الائتماني : اعتمد البنك المركزي منذ 2007 على مؤشر (CAMELS) لتصنيف المصارف من حيث الجدارة الائتمانية وهذا المؤشر يتكون من مجموعة من المؤشرات وهي رأس المال capital , الأصول assets , الإدارة management , الربحية earnings , السيولة liquidity , الحساسية sensitivity .

وهذا المؤشر يتكون من خمسة درجات إذا حاز المصرف على درجة واحدة فإن هذا يعني أن المصرف يتمتع بمركز مالي قوي , وتنخفض الجدارة الائتمانية للمصارف كلما اقتربنا من الدرجة الخامسة التي تعبر عن عدم قدرة المصرف بوفاء بالتزاماته اتجاه الآخرين .

جدول (10)

مؤشرات السلامة المصرفية لمدة 2007-2014.

السنة	العائد على الأصول (1)	الأرباح قبل الضريبة (2)	القروض المتعثرة * (3)	كفاية رأس المال ** (4)	تصنيف المصارف بموجب نظام camels *** (5)
2008	0.3%	0.34%	6.5%	--	جيد 3 \
2009	0.25%	0.26%	5.9 %	--	جيد جداً 2 \
2010	0.2%	0.21%	2.8%	--	جيد جداً 2 \
2011	0.6%	0.65%	3%	89%	--
2012	0.83%	0.83%	2.2%	142%	--
2013	0.7%	0.71%	8.7%	149%	--
2014	0.54%	0.54%	7%	102%	--
متوسط النسبة	0.5 %	0.5 %	5.2 %	120 %	

المصدر: تم اعداد الجدول استناداً إلى:-

-البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرة الإحصائية, للسنوات (2007-2014).

* الديون أو القروض المتعثرة :-

هي القروض التي لم تعد تحقق للبنك إيرادات من الفوائد، أو القروض التي يجد البنك برفعه مضطراً أن يجلدها بما يتفق والوضع الحالي لمقترض ،وحسب التشريعات المصرفية الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية فإن القرض يعتبر غير عامل إذا مضى على استحقاق أي قسط من أقساطه أكثر من (٩٠) يوماً حسب قرارات قانون المصارف للمزيد:

- فرح علي توفيق الزبيدي , رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد ، 2015 .

** تم حساب مؤشر كفاية رأس المال للمصارف التجارية في العراق من خلال جمع كفاية رأس المال لكل المصارف بعيداً عن الحجم النسبي لكل مصرفي .

*** تطبيق نظام تقييم المصارف (Camels) في تقييم الاداء المصرفي بدأ العمل به منذ عام 2007 ويعتبر العراق البلد العربي الثالث المطبق لهذا النظام وفقاً لتقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي 2010 .

-- هذه الإشارة تدل على عدم توفر البيانات لهذه السنة

5- ملكية المصارف في العراق

أشرنا في الفصل الأول إلى أن تزايد عدد المصارف الحكومية والأجنبية بالنسبة إلى المجموع الكلي للمصارف سيضعف من فاعلية قناة الائتمان ، في حين أن زيادة عدد المصارف الخاص إلى المصارف الكلية سيزيد من فاعلية هذه القناة وبالنظر إلى الجدول رقم (18) يتبين لنا ملكية المصارف في العراق موزعة بين المصارف الخاصة المحلية من جهة والمصارف الحكومية والأجنبية موزعةً مناصفةً بينهما وهو أمر يعطي انطباعاً أولياً بوجود تأثير محايد لهذا المؤشر على فاعلية قناة الائتمان ولا بد من التنويه إلى أننا نفترض تساوي هذه المصارف من جميع الجوانب باستثناء نوع الملكية .

الجدول (11)

السنة	فروع المصارف الحكومية (1)	فروع المصارف الأجنبية * (2)	مجموع فروع المصارف الحكومية والأجنبية (3=1+2)	فروع المصارف الخاصة (4)	مجموع الفروع العاملة (5=4+3)	الأهمية النسبية لفروع المصارف الخاصة (6=4/5*100)	الأهمية النسبية لفروع المصارف الحكومية والأجنبية (7=4/5*100)
2006	359	-	359	183	542	33 %	66 %
2007	348	1	349	200	549	36 %	64 %
2008	348	5	353	207	560	37 %	63 %
2009	391	7	398	376	774	48 %	51 %
2010	389	12	401	470	871	54 %	46 %
2011	404	16	420	479	899	53 %	47 %
2012	479	23	502	492	994	49 %	51 %
2013	484	24	508	506	1014	50 %	50 %
2014	424	26	450	584	1034	56 %	44 %
متوسط النسب							
						46 %	54 %

تصنيف المصارف في العراق حسب نوع الملكية 2006-2014

المصدر: -تم اعداد الجدول استناداً إلى:-

-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية للسنوات (2006-2014).

* المصارف الأجنبية تم تحديدها من خلال تقرير مقارنة البيانات المالية للمصارف العاملة في العراق كافة كما في نهاية العام (2013) مع البيانات المالية للعام (2012) ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث .

المبحث الثالث

قياس فاعلية قناة الائتمان المصرفي في السياسة النقدية في العراق للعام 2014 - 2014 باستخدام أسلوب الأوزان (الوحدات) (37)

أولاً: توصيف الأنموذج

يتكون الأنموذج من سبعة عشر متغيراً تمثل العوامل التي تحدد فاعلية قناة الائتمان المصرفي بحسب ما يعتقد الباحث والتي أشرنا إليها في الفصل الأول بالإضافة إلى خصائص النظام المصرفي العراقي التي تطرقنا إليها في الفصل الثاني ، أي أن هذا الأنموذج يحاول الربط بين ما تم التوصل إليه في الفصلين السابقين ، وتتمثل هذه المتغيرات بما يأتي :-

أولاً: حجم المشاريع وهذا المتغير يتكون من متغيرين فرعيين هما

- (1) X1 الذي يمثل نسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي المشاريع.
- (2) X2 يمثل نسبة المشاريع الكبيرة إلى إجمالي المشاريع.

ثانياً الأهمية النسبية للتمويل المصرفي مقارنة بتمويل المؤسسات المالية الأخرى ويتكون من المتغيرات الآتية

- (1) X3: يمثل الأهمية النسبية للتمويل المصرفي إلى التمويل الكلي.
- (2) X4: يمثل نسبة التمويل المصرفي للقطاع الخاص.
- (3) X5: يمثل نسبة التمويل المصرفي للقطاع العام.

ثالثاً قدرة المصارف على مواجهة الصدمات النقدية يتكون هذا المتغير من المتغيرات الآتية

- (1) X6: نسبة السيولة المصرفية .
- (2) X7: نسبة الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات.
- (3) X8: نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات .
- (4) X9: نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات.

رابعاً حجم الجهاز المصرفي وذم من له بـ X10
خامساً التركيز المصرفي وذم من له بـ X11 .

سادسا: السلامة المصرفية وهو متغير يتكون من متغيرات فرعية تتمثل بـ

X12(1): نسبة العائد إلى الموجودات .

X13(2): نسبة الأرباح قبل الضريبة .

X14(3): نسبة القروض المتعثرة .

X15(4): كفاية رأس المال .

سابعا: ملكية المصارف، ويتكون من المتغيرات الآتية

X16(1): المصارف المملوكة من قبل القطاع الخاص .

X17(2): المصارف المملوكة من قبل القطاع العام والاجانب .

والجدول رقم (23) الآتي يبين متوسطات النسب التي حققتها المتغيرات السبعة عشر والتي تم الحصول عليها من البيانات في الفصل السابق .

جدول (12)

متوسطات نسب المتغيرات والمجموع لأثيرها على فاعلية قناة الائتمان المصرفي

للمدة 2004.2014

المتغير	النسبة	اتجاه التأثير
X ₁	96 %	طردي
X ₂	4 %	عكسي
X ₃	99 %	طردي
X ₄	66 %	طردي
X ₅	34 %	عكسي
X ₆	30 %	عكسي
X ₇	1.6 %	عكسي
X ₈	9 %	طردي
X ₉	4.5 %	عكسي
X ₁₀	162 %	طردي
X ₁₁	94 %	عكسي
X ₁₂	0.5 %	عكسي
X ₁₃	0.5 %	عكسي
X ₁₄	5.2 %	طردي
X ₁₅	120 %	عكسي
X ₁₆	46 %	طردي
X ₁₇	54 %	عكسي

المصدر: تم اعداد الجدول استناداً إلى بيانات المبحث الثاني

ثانياً: افتراضات الأتمودج،

يقوم الأتمودج على الافتراضات الآتية:-

- 1- أن فاعلية قناة الائتمان تتراوح قيمتها بين (100%) كأعلى قيمة و (0%) كأدنى قيمة .
- 2- إن كل مئة درجة مئوية تُقسم إلى أربعة أجزاء متساوية وعلى النحو الآتي-
 - الجزء الأول , يضم النسب التي تتراوح قيمتها بين أكبر من صفر و 25 % .
 - الجزء الثاني , يضم النسب التي تتراوح قيمتها بين 26 % و 50 % .
 - الجزء الثالث , يضم النسب التي تتراوح قيمتها بين 51 % و 75 % .
 - الجزء الرابع , يضم النسب التي تتراوح قيمتها بين 76 % و 100 % .
- 3- نفترض أن قوة تأثير كل متغير من لمتغيرات السبعة عشر على فاعلية قناة الائتمان المصرفي تتراوح بين (1) و (4) , وأن الرقم (1) يشير إلى أن تأثير المتغير على قناة الائتمان يكون ضعيفاً , أما الرقم (2) فإنه يوضح أن تأثير المتغير على فاعلية قناة الائتمان متوسطاً , أما الرقم (3) فإنه يشير إلى التأثير القوي لهذا المتغير على فاعلية قناة الائتمان , في حين أن الرقم (4) يشير إلى التأثير القوي جداً لهذا المتغير على فاعلية قناة الائتمان
- 4- إن أعلى درجة يمكن أن تحققها المتغيرات السبعة عشر بأجمعها (68) درجة ونطلق عليها الدرجة المثلى والتي يمكن الحصول عليها من خلال الصيغة الآتية:-

القيمة المثلى = عدد المتغيرات * أعلى درجة للمتغير

$$68 = 4 * 17 =$$

- أما القيمة الدنيا لجميع المتغيرات فهي مساوية للصفر . وينبغي التنويه إلى أن القيمة المثلى هي قيمة غير ثابتة لأنها تتوقف على عدد متغيرات الأتمودج والوزن المعطى لكل متغير . إذ إن القيمة المثلى ترتبط بعلاقة طردية بكل من عددمتغيرات الأتمودج وبوزن المتغير.
- 5- يتم إعطاء إشارة سالبة للمتغير الذي يكون تأثيره سالباً على فاعلية قناة الائتمان أي أن المتغير الذي ترتبط به قناة الائتمان بعلاقة عكسية تكون إشارته سالبة
 - 6- إذا كانت النسبة التي يحققها المتغير أكبر من (100%) كأن تكون (120%) كما سنرى لاحقاً, فإن عدد الدرجات التي يحصل عليها هذا المتغير هي (5) درجات, لأنه بحسب الافتراض في الفقرة (1) أن كل (100%) تتكون من أربعة درجات , وحيث إن نسبة المتغير

تجاوزت النسبة المئوية الأولى بمقدار (20%) ، فإن المتغير سيحقق خمس درجات لأن الـ (20%) تقابل رقم (1) .

7 - من أجل معرفة فاعلية قناة الائتمان بالنسبة للسياسة النقدية نقوم باستخدام الصيغة التالية

$$\text{فاعلية قناة الائتمان} = \frac{\text{صافي مجموع درجات متغيرات النموذج} * 100}{\text{القيمة المثلى}} \quad (12) \quad 000000000$$

فمثلاً إذا كانت مجموع الدرجات التي حققتها متغيرات النموذج تساوي (17) درجة ، فإن فاعلية قناة الائتمان في هذه الحالة تكون باستخدام الصيغة أعلاه :-

$$\text{فاعلية قناة الائتمان} = \frac{17}{68} * 100 = 25\% \quad (13) \quad 000000000000$$

وهذا يعني أن فاعلية قناة الائتمان بلغت 25 % من فاعليتها الكلية وهي فاعلية ضعيفة بحسب افتراضات النموذج .

ثالثاً عيوب النموذج -

- 1- إن أبرز عيوب النموذج تتمثل في إعطاء أوزان متساوية لجميع المتغيرات فمثلاً إذا كان عدد المصارف الحكومية والمصارف الخاص يتساويان من حيث نسبتيهما إلى العدد الإجمالي للمصارف ، كأن تكون نسبتيهما (40%) فإن هذه النسبة تقابل العدد (2) بحسب افتراضات النموذج ، مع إدراك الباحث أن التساوي في النسبة لا يعني التساوي في التأثير ، فقد تتميز المصارف الحكومية عن المصارف الخاصة بأنها أكبر حجماً من حيث الموجودات إلخ ، وبالتالي تكون أكثر تأثيراً من المصارف الخاصة وهو أمر لا يأخذه النموذج بنظر الاعتبار . وهذا الأمر يسري على المتغيرات الأخرى . وفي الحقيقة أن صعوبة تحديد الوزن والأهمية النسبية لكل متغير في النموذج دفعت الباحث إلى إعطاء أوزان متساوية لهذه المتغيرات
- 2- قد يعاب على النموذج استخدام المتوسطات بدلاً من استخدام النسب ذاتها . على اعتبار أن المتوسطات تتأثر بالقيم الشاذة ، لذا فإن استخدام المتوسط قد لا يعطي تصوراً دقيقاً لفاعلية قناة الائتمان . إن استخدام متوسطات النسب يرجع إلى أننا بصدد قياس فاعلية قناة الائتمان ضمن سلسلة زمنية تمتد من 2004-2014 وليس بصدد قياس هذه الفاعلية لمقطع عرضي ضمن هذه السلسلة . لذا فإن اللجوء إلى متوسطات النسب يسهل عملية المقارنة بين المتغيرات .

رابعاً قياس فاعلية قناة الائتمان المصرفي باستخدام أسلوب الأوزان
يوضح الجدول (13) قوة تأثير متغيرات الأتموزج على فاعلية قناة الائتمان المصرفي، حيث كانت
سبعة متغيرات تمارس تأثيراً إيجابياً وعشرة متغيرات تمارس تأثيراً سلبياً على فاعلية قناة
الائتمان، وكان صافي مجموع الدرجات يساوي (1) .

الجدول (13)

قوة تأثير متغيرات الأتموزج على فاعلية قناة الائتمان المصرفي في العراق 2004-2014

رمز المتغير	متوسط النسبة	قوة تأثير المتغير على قناة الائتمان
X ₁	96 %	4
X ₂	4 %	(1)
X ₃	99 %	4
X ₄	66 %	3
X ₅	34 %	(2)
X ₆	30 %	(2)
X ₇	1.6 %	(1)
X ₈	9 %	1
X ₉	4.5 %	(1)
X ₁₀	162 %	7
X ₁₁	94 %	(4)
X ₁₂	0.5 %	(1)
X ₁₃	0.5 %	(1)
X ₁₄	5.2 %	1
X ₁₅	120 %	(5)
X ₁₆	46 %	2
X ₁₇	54 %	(3)
صافي مجموع الدرجات		1

المصدر :- تم اعداد الجدول استناداً إلى جدول (12) .

ولاستخراج فاعلية قناة الائتمان المصرفي للمدة قيد الدراسة نقوم باستخدام الصيغة الموجودة

في الفقرة (8) وعلى النحو الآتي :
$$1.47\% = 100 * \frac{1}{68}$$
 (14) 0000000000000000

وهذا يعني أن قناة الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004-2014) لم تحقق سوى (1.47%) من فاعليتها الكلية البالغة (100 %) وهو أمر يدل على ضعف هذه القناة في تنفيذ السياسة النقدية في العراق للمدة المذكورة .

الاستنتاجات.

- لقد خلص الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات تمثلت بما يأتي:-
- 1- إن أنموذج الأوزان (المديات) أظهر أن قناة الائتمان المصرفي لم تحقق سوى (1.47%) من قيمتها الكلي البالغة 100%) مما أظهر ضعف تأثير قناة الائتمان المصرفي في السياسة النقدية في العراق خلال مدة الدراسة .
 - 2- أن ضعف قناة الائتمان يمكن عزوها إلى التشوهات في الجهاز المصرفي ، كارتفاع التركيز المصرفي وارتفاع نسبة المصارف المملوكة من قبل الحكومة التي تستحوذ على معظم الموجودات المصرفية بالإضافة إلى ارتفاع كفاية رأس المال التي بلغت 120% وهي نسبة تفوق بعشرة أضعاف ما حددته لجنة بازل (III) والبالغة 12 % والمعتمدة أيضاً من قبل البنك المركزي العراقي ، وأن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال إلى هذا المستوى تضعف من فاعلية قناة الائتمان المصرفي .
 - 3- إن النتائج التي تم التوصل إليها لا تؤيد فرضية البحث التي نصت على أن الخصائص التي يتمتع بها النظام المالي بصورة عامة والجهاز المصرفي بصورة خاصة يوفران رضية ملائمة لأداء قناة الائتمان المصرفي بشكل فعال .
 - 4- في ظل ارتفاع درجة التركيز المالي للمصارف الحكومية بالإضافة إلى ارتفاع نسبتها إلى المجموع الكلي للمصارف ، فإن من المتوقع أن تتوقف فاعلية قناة الائتمان المصرفي على نوع السياسة النقدية من حيث كونها انكماشية أو توسعية . فالوضع الاحتكاري لهذه المصارف يجعل السياسة النقدية فعالة عندما تكون سياسة انكماشية ، لأن هذه المصارف ستعتمد إلى زيادة أسعار الفائدة على القروض وهو أمر يؤدي إلى انخفاض القروض المطلوبة وبالتالي انخفاض الطلب الكلي ، ولكن المصارف ذاتها ستحجم عن تخفيض أسعار الفائدة عند اتباع سياسة نقدية توسعية لأنها تمتلك الحجم الأكبر من الموجودات فإنها ستستخ دم هذه التركيز في تحقيق الأرباح .
 - 5- إن العوامل التي تحدد طبيعة النظام المالي في العراق كالعادات والأعراف الاجتماعية ونمط توزيع الدخل والنظام التقاعدي ...إلخ ، هي عوامل لا تخضع للتغيير إلا بعد مرور مدة زمنية طويلة ، لذا فإن من المتوقع أن يظل النظام المالي موجهاً من قبل المصارف في المستقبل المنظور .

ثانياً التوصيات

من كل ما تقدم يمكن اقتراح التوصيات الآتية:-

1- ضرورة إنشاء مؤسسة متخصصة أو قيام البنك المركزي ذاته بتوفير معلومات كاملة عن المؤسسات التمويلية وخصوصاً المصارف ، من حيث تصنيفها الائتماني ، على أن تكون هذه المعلومات خاضعة لمعايير موضوعية تضمن شفافيته ، لأن هذا سيدفع باتجاه زيادة ثقة الجمهور بهذه المؤسسات وبالتالي زيادة التعامل معها ، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على فاعلية قناة الائتمان المصرفي.

2- إنشاء مؤسسة وظيفتها حماية حقوق المودعين في حالة تعرض المصارف للإفلاس من أجل تبديد مخاوف الجمهور بشأن مصير أموالهم المودعة لدى هذه المصارف مما يساعد على تطوير العادات المصرفية وبالتالي زيادة فاعلية قناة الائتمان المصرفي

3- العمل على توفير بيئة تنافسية بين المصارف من خلال تخفيض درجة التركيز المصرفي التي تتضمن كفاءة العمل المصرفي من جهة وتعزيز فاعلية قناة الائتمان المصرفي من جهة أخرى ، على اعتبار أن التركيز المصرفي يمثل أحد المعوقات المهمة لفاعلية هذه القناة.

4- ضرورة توفير بيانات عن التمويل الممنوح للأفراد والمشاريع من قبل المصارف كلاً على حدة من أجل الوقوف على التأثير المتبادل بين المصارف من جهة والأفراد والمشاريع من جهة أخرى .

5- وضع آلية للتنسيق بين البنك المركزي والحكومة بشأن سياسة الاقراض المصرفي من جوانب عديدة بضمنها الانسحاب التدريجي للحكومة من عملية تخفيض الائتمان بالإضافة إلى إخضاع عملية الائتمان من قبل الحكومة للمعايير الاقتصادية.

المصادر-

- 1) Ben S. Bernanke and Mark Gertler , inside the black box : the credit channel of monetary policy transmission , journal of economic perspectives number 4 fall 1995 , p 35 .
- 2) Ben S. Bernanke and Mark Gertler Ibid, p 29
- 3) Anthony Simpasa , Bank Lending Channel of Monetary Policy Transmission in Zambia: Evidence from Bank-Level Data , African Development Bank , P 6 .
- 4) Arthur Grimes and Iris Claus , Ibid, p 14 .
- 5) Ben S. Bernanke and Mark Gertler , Ibid , p 40 .
- 6) Ben S. Bernanke and Mark Gertler ,ob.cit , p 35 .
- 7) Mariusz Kapuściński, Monetary policy transmission mechanism in Poland What do we know in 2013 , NBP Working Paper No. 180 , Economic Institute Warsaw, 2014 , p 11 .
- 8) جون كاسيدي , كيف تفشل الاسواق منطق المصائب الاقتصادية , المركز القومي للترجمة , القاهرة , الطبعة الاولى 2013 , ص 256 .
- 9) Jeffrey M. Perloff , microeconomics with calculus , second Edition 2011 , p 632 .
- 10) George A. Akerlof , The Market for "Lemons": Quality Uncertainty and the Market Mechanism , The Quarterly Journal of Economics , Vol . 84, No. 3. (Aug., 1970), pp. 488-500 .
- 11) Stephen G. Cecchetti , Money bank and financial market ,2nd Edition 2010, p 257.
- 12) R . GLENN HUBBARD , money the financial systemes and the economy, p230-231-239.
- 13) سامويلسون و نورد هاوس , علم الاقتصاد , مكتبة لبنان ناشرون بالتعاون مع شركة ماكجروهل , الطبعة الاولى 2006 , ص 215 .
- 14) R . GLENN HUBBARD, Ibid, P 284 .
- 15) وزارة التجارة الخارجية المصرية , دراسة عن تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة , أعدها منتدى البحوث الاقتصادية لمشروع تنمية سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في وزارة التجارة الخارجية ومركز بحوث التنمية الدولية الكندي , 2003 , ص 14 .
- 16) يوسف حسن يوسف , التمويل في المؤسسات الاقتصادية , طبعة 2012 , ص 26.
- 17) Rafaela Pizarro , Financial Structure And Bank Lending: Asymmetries Of A European Monetary Policy , International Review of Business Research Papers 4 June 2009,p339.
- 18) Barbara Casu,INTRODUCTION TO BANKING , FIRST PUBLISHED 2006, p264.
- 19) حمزة محمود الزبيدي , إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان , طبعة معدلة 2011, ص 36.
- 20) Dirk Schoenmake and Dewi Werkhoven , What is the Appropriate Size of the Banking System , Policy Paper Series , Duisenberg school of finance , 2012 , p 3 .

- 21) رمزي صبحي مصطفى الجرم ، إندماج البنوك كأحدى آليات التطور المصرفي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، طبعة 2013 ، ص 408-413 .
- 22) Stephen G. Cecchetti , Legal Structure Financial Structure and the Monetary Policy Transmission Mechanism , p 7 .
- 23) صادق راشد الشمري ، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية ، الطبعة الاولى 2012، ص203.
- 24) Anil K Kashyap and Jeremy C. Stein , The role of banks in monetary policy: A survey with implications for the European monetary union , Federal Reserve Bank of Chicago ECONOMIC PERSPECTIVES, September-October: 2-18 , p 8-10.
- 25) محمد احمد عبد النبي ، الاسواق المالية الأصول العلمية والتحليل الاساسي ، الطبعة الاولى 2009 ، ص 22
- 26) Sukudhew Singh, Ahmad Razi, Norhana Endut and Helmi Ramlee , Impact of financial market developments on the monetary transmission mechanism , Strategy Department of Bank Negara Malaysia , p 76 .
- 27) Rafaela Pizarro , Ibid ,p340.
- 28) Rafael La Porta et al., *Law and Finance*, 106 Journal of Political Economy. 1113 (1998) , P1151-52 .
- 29) Nicholas Coleman ,Bank Ownership Lending and Local Economic Performance During the 2008-2010 Financial Crisis , International Finance Discussion Papers , Number 1099 March 2014 ,p
- 30) Nasha Ananchotikul and Dulani seneviratne , Monetary Policy Transmission in Emerging Asia : The role of Financial Globalization , IMF working paper , september ,2015, p 3-4 .
- 31) للمزيد من الاطلاع يمكن مراجعة : -
- Stigurt vitols , the origins of of Bank-Based and Market-Based Financial Systems : Germany, Japan, and the United States , Wissenschaftszentrum Berlin für Sozialforschung 2001, Discussion Paper FS I 01 – 302 .
- عبد الرسول علي ، طبيعة النظام المالي ضرورة ام اختيار ، بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد جامعة بغداد 2013 ، المجلد 19، العدد 71، ص 303-319 .
- 33) ختام غياض عنبر ، الانفاق الاستثماري ودوره في نمو ناتج منشآت الصناعة التحويلية العامة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد 2013 ، ص 51 .
- 34) احمد صبيح عطية ، فاعلية المؤسسات المالية الوسيطة في التأثير على النشاط الاقتصادي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية 2010 ، ص 169 .
- 35) نجلة شمعون شليمون، تحليل تكاليف التضخم وأثرها على مستويات المعيشة بالعراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 2015 ، ص 62 .

(36) عبد الرسول علي حسين , النظام المالي الموجهة من قبل المصارف مقابل النظام المالي الموجه من قبل السوق المالي (العراق حالة الدراسة) ، بحث منشور باللغة الانكليزية في مجلة الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية في العدد ستة وتسعون 2013 , ص 8 .

* التوريق أو التسييد (securitization) : وهي عملية جمع القروض التي يمنحها المصرف إلى المقرضين والتي تكون بأجل محدد وإصدار أوراق مالية مسنودة أو مدعومة بهذه القروض وعادةً تكون الفائدة على هذه الأوراق المالية أقل من الفائدة على القروض وكذلك يطلق على هذه العملية اسم توريق الأصول . ولمزيد من الأطلاع :-

- Frank J. Fabozzi , et al , Foundations of Financial markets and Institutions , Fourth Edition 2010 , p 400 .
- (37) لقد استخدم هذا الاسلوب في قياس استقلالية البنك المركزي وللاطلاع يمكن مراجعة :
- Alex cukierman , Steven B, webb , and Bilin Neypti , measuring the independence of central Banks and it's Effect on policy outcomes , The world Bank Economic Review , vol, 6 ,NO.3. sept , 1992.

وكذلك استخدم في قياس فاعلية قناة الائتمان ولمزيد من الاطلاع يمكن مراجعة :

- Rafaela Pizarro , Financial Structure And Bank Lending: Asymmetries Of A European Monetary Policy , International Review of Business Research Papers , Vol. 5 No. 4 June 2009 .
- Stephen G. Cecchetti , Legal Structure Financial Structure and the Monetary Policy Transmission Mechanism , FRBNY ECONOMIC POLICY REVIEW / JULY 1999

وقد اعتمد الباحث على هاتين الدراستين في صياغة هذا النموذج مع إجراء بعض التعديلات الجوهرية ليتلاءم النموذج مع هدف الدراسة .